اثر التطور المالي على الفقر في العراق للمدة (١٩٨٠- ٢٠١٠)

أ.د. سعد عبد نجم العبدلي م.م. ازهار حسن علي

كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة بغداد/ قسم الاقتصاد

المستخلص:

اشارت العديد من الدراسات الاقتصادية التطبيقية الى الدور الايجابي للتطور المالي في التخفيف من مشكلة الفقر في البلدان النامية. وقد شهد العراق ارتفاعات في معدلات الفقر طيلة مدة الدراسة نتيجة لتأثير عوامل عديدة منها عوامل خارجية تشمل الحروب والحصار الاقتصادي ، وعوامل داخلية تشمل التضخم والبطالة وعدم الاستقرار الامني والسياسي ، مما استوجب البحث عن السبل اللازمة لمعالجة هذه المشكلة والتي تعد احد اساليب معالجتها هو التطور المالي. اذ يسهم التطور المالي في تقليل معدلات الفقر بطريقة مباشرة من خلال منح القروض و التسهيلات المصرفية الى الفقراء، وطريقة غير مباشرة عن طريق قناة وسيطة هي النمو الاقتصادي، اذ يساهم التطور المالي بدعم التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة الاموال وتوجيهها الى الانشطة الاكثر كفاءة وذات عائد اقتصادي واجتماعي مرتفع ، كما يخفض النمو الاقتصادي الفقر من خلال قناتين الا ولى مباشرة من خلال زيادة عوامل الانتاج التي يمتلكها الفقراء وتحسين الظروف في القطاعات والمناطق التي يعيش فيها الفقراء، والثانية غير مباشرة من خلال اعادة توزيع الدخول المتحققة من النمو الاقتصادي فضلا عن الدخول المتحققة من زيادة الايرادات الحكومية والتي تستعمل لتحويل المدفوعات وتحسين مصادر العيش. توصل البحث الى ارتفاع مؤشرات الفقر في العراق طيلة مدة الدراسة وانخفاض مؤشرات التطور المالي ، كما ان التطور المالي والنمو الاقتصادي لا يساهمان في تقليل الفقر في العراق وان هناك عوامل اخرى تساهم في تقليل الفقر في العراق كمعدلات التضخم المنخفضة وتخفيض معدلات البطالة وتحقيق الاستقرار الامني والسياسي.

المصطلحات الرئيسية للبحث / التطور المالي – تقليل الفقر– النمو الاقتصادي.

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية

المجلد 20

العدد 79

لسنة 2014

الصفحات 233-254

*البحث مستل من اطروحة دكتوراه

المقدمة:

يشهد العالم مستويات مرتفعة ومتزايدة من الفقر حيث تنخفض معدلات الاستهلاك الفردي او الدخل الفردي عن مستويات او خطوط فقر محددة دولياً . وحيث يمكن ان تتعارض سياسات النمو الاقتصادي مع سياسات اعادة توزيع الدخل و العدالة في التوزيع ومن ثم فأن سياسات أخرى مطلوبة للتقليل من حدة ومستويات الفقر.

وان احد هذه السياسات هو تحسين وتطوير الخدمات المالية والتي يعبر عنها بمصطلح التطور المالي (Financial Development). أن التطور المالي للبلدان يسهم في تطور قدرة النظام المالي والمصرفي على التوزيع الكفوء لرأس المال بين المقرضين والمقترضين.

وقد أظهرت البحوث الاقتصادية الحديثة أن التطور المالي يخفض من مستويات الفقر بطريقتين : الأولى (مباشرة) عن طريق زيادة توفير القروض للقطاع الخاص في البلدان النامية ، فضلا عن ان التطور المالي يحسن مستوى الفقر بطرق أخرى ايضاً منها زيادة فرص توفير النقود وحسابات التوفير(فرص الإيداع) Deposit opportunities. والطريقة الثانية طريقة غير مباشرة اذ ان التطور المالي يشجع ويحفز النمو الاقتصادي الذي بدوره يسهم في تخفيض مستويات وحدة الفقر . وعلى هذا الأساس فأن دراسة اثر التطور المالي على الفقر يصبح ضروري ويشكل اسهاماً حقيقياً في البحوث الاقتصادية التطبيقية.

يظهر مما سبق أهمية دراسة التطور المالي في العراق كأحد الأدوات المهمة والفاعلة في تقليل واحدة من أهم المشكلات وأكثرها خطورة وهي تزايد معدلات الفقر في العراق بسبب الظروف الخاصة التي مر بها الاقتصاد العراقي خلال العقود الثلاثة الماضية من حروب داخلية وخارجية وحصار اقتصادي فضلاً عن مشاكل ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض القوة الشرائية للدخول النقدية بسبب ارتفاع معدلات التضخم.

مشكلة البحث:

ان ظاهرة الفقر في العراق تزداد اتساعاً وشدة وهذا ما يثبت فشل السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الدولة في معالجة هذه الظاهرة من خلال عدم القدرة على توفير التمويل اللازم للفقراء ، وزيادة الدخل الفردي الحقيقي من خلال رفع معدلات النمو الاقتصادي. ومن ثم فأن الأمر يتطلب دراسة ظاهرة الفقر في العراق واثر التطور المالي عليها.

أهمية البحث:

ترتفع مستويات الفقر في العراق بسبب السياسات الاقتصادية المتبعة في العقود السابقة وحيث ان التطور المالي يمكن ان يساهم في تخفيض مستويات وحدة الفقر بطرائق متعددة فأن اهمية الدراسة تبرز من خلال اهمية دراسة وتحليل اثر التطور المالي في العراق على الفقر والتي تمثل ضرورة ملحة واسهاماً حقيقياً في البحوث الاقتصادية التطبيقية في العراق حيث لم يسبق دراسة وتحليل مثل هذه العلاقة.

فرضية البحث:

وجود ترابط علائقي بين التطور المالي والفقر في العراق، وان هذا الترابط ايجابي من ناحية دور التطور المالي في تقليل مستويات الفقر في العراق.

هدف البحث:

١- تحليل الية اثر التطور المالي في التقليل من الفقر.
٢- البحث في دور التطور المالي في الحد من الفقر في العراق للمدة ١٩٨٠- ٢٠١٠.
٣- التحقق من فرضية البحث ، قبولها او رفضها او تعديلها.

هيكلية البحث:

يتكون البحث من ثلاث فصول ، يتضمن الفصل الاول الاطار النظري للتطور المالي والفقر. ويتضمن الفصل الثاني الاطار النظري للعلاقة بين التطور المالي والفقر. ويتضمن الفصل الثالث دور التطور المالي في الحد من الفقر في العراق .

1: الاطار النظري للتطور المالي والفقر

١-١: مفهوم التطور المالي:

إن من الصعوبة بمكان أيجاد تعريف شامل يصف مفهوم التطور المالي في الأدبيات ذات العلاقة، والسبب في ذلك يعود الى تباين الأنظمة المالية بين دولة و أخرى بل و في الدولة نفسها من فترة زمنية الى أخرى.

يقصد بالتطور المالي تطور المؤسسات المالية بكافة أشكالها وأنواعها (مصارف وشركات تأمين و مؤسسات مالية أخرى و أسواق مالية).

وان احدى الدراسات الصادرة عن اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب أسيا (الاسكوا / ESCWA) عرفت التطور المالي بأنه عملية تتجسد في تحقيق تحسينات كمية ونوعية في تقديم الخدمات المالية بشكل كفوء[١]. أما (بنجمين روسنر) فقد عرف التطور المالي بأنه تحسين قدرة النظام المالي على تسهيل توزيع رأس المال بشكل كفوء بين المقرضين و المقترضين [٢].

١-١-١: مؤشرات التطور المالي: ويمكن تقسيم مؤشرات التطور المالي على :

المؤشرات المصرفية ، وتشمل[٣] :

أ- نسبة عرض النقد بالمعنى الواسع والشامل الى الناتج المحلي الإجمالي
ب- نسبة عرض النقد بالمعنى الواسع ناقصاً العملة في التداول الى الناتج المحلي الإجمالي
ت- نسبة عرض النقد بالمعنى الواسع ناقصا عرض النقد بالمعنى الضيق الى الناتج المحلي الإجمالي
د- نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي
ذ- نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص الى الائتمان الاجمالي.

---

[1]-Escwa (Economic and social commission for western Asia), Economic trends and impact: banking sector lending behavior and efficiency in selected Escwa member countries, 2005,issue no.1,new York,p22.

[2]-Benjamin Rosner ,the impact of financial development on poverty in developing countries, the ucl undergraduate journal of economics, winter 2010, vol 1,issue 2,p1.

[٣] - لمزيد من التفاصيل انظر:

-Robert G, king and Ross Levine ,finance and growth , Schumpeter might be right , the quarterly - journal economics, (1993a), pp720-721.

-Robert G, king and Ross Levine ,finance entrepreneurship and growth , theory and evidence, journal of monetary economic, (1993b), p52..

ج- نسبة أصول البنوك التجارية الى الاصول الكلية .

مؤشرات تطور الاسواق المالية ، وتشمل[١]:

أ- حجم السوق المالي : ويعبر عنه بنسبة راس مال السوق الى الناتج المحلي الاجمالي

ب- نشاط السوق المالي : ويعبر عنه بنسبة التداولات الاجمالية الى الناتج المحلي الاجمالي

ج- كفاءة السوق المالي : ويعبر عنه بنسبة قيمة الاسهم العادية المحلية المتداولة في التعاملات المحلية الى قيمة الاسهم العادية المحلية .

١- ٢: مفهوم الفقر

ان المفاهيم التقليدية للفقر ركزت على البعد المادي للفقر، ويفسر ذلك من خلال الحد الأدنى لمستوى المعيشة، ويتمثل الفقر بالتعاريف الاتية:

الفقر:- هو التدني في مستوى معيشة الفرد وهو يعبر عن حالة الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعا وفقدان القدرة على مواجهة الحالات الصعبة والطارئة التي قد يتعرض لها الفقراء كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث الطبيعية والأزمات[٢].

وعرف البنك الدولي الفقر، بأنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة[٣].

اما الفقر بالمعنى الحديث فيشير الى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية ذات المضمون الثقافي .اذ لا يمكن على وفق ذلك اقتران الفقر في انخفاض مستوى الدخل او مستوى المعيشة فقط على الرغم من اهميته ، لذا فأن الفقر في اطار التنمية البشرية، التي تتعلق بتوسيع نطاق الخيارات، يعني انعدام الفرص والخيارات التي تعد اكثر من اساسية بالنسبة الى تنمية راس المال البشري، ولهذا السبب وضع تقرير التنمية البشرية الصادر في عام 1998 دليلا للأبعاد التي يمكن قياسها للتعرف على حالة الفقر في مجتمع ما وابرز هذه الابعاد[٤] :-الحرمان من البقاء على قيد الحياة، الحرمان من المعرفة ،الحرمان من اشباع الحاجات الاقتصادية ،الاستبعاد الاجتماعي.

١-٢-١ : خطوط مؤشرات الفقر:- تتعدد مؤشرات الفقر منها:

١- خطوط الفقر:

يستخدم خط الفقر للتميز بين الفقراء وغير الفقراء. و يعبر عن المستوى الأدنى المطلوب من قبل الأفراد أو الأسرة من الحاجات الغذائية وغير الغذائية الأساسية ويمكن التميز بين :

أ- خط الفقر المدقع:- يمثل التكلفة الدنيا من السلع الغذائية الاساسية التي لا يمكن بدونها البقاء على قيد الحياة الا لمدة قصيرة.

1- Asl 1 Demirgus- kunt and Ross Levine, bank – based and market- based financial system: cross-country comparisons, the world bank , development research group , finance , July, 1999, p9.

٢ - محمد حسين باقر، الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، الاسكوا، سلسلة مكافحة الفقر(٣)، الامم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٦، ص١.

٣ - سامي حامد عباس الجميلي، واحمد عباس عبد اللة، الفقر في ظل العولمة، مجلة كلية العلوم التطبيقية، جامعة حضرموت للعلوم والتكنلوجيا، العدد ٥، مايو ٢٠٠٧، ص١٢.

٤- البرنامج الانمائي للامم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، نيويورك، مطبعة جامعة اكسفورد، ١٩٩٨، ص٢٧.

ويمكن تقدير خط الفقر المدقع بطريقتين[١] –

– طريقة السلة الغذائية:– تساوي تكلفة السلع المطلوبة لإشباع الحاجات الاستهلاكية الأساسية من المواد الغذائية فقط، وكالاتي:–

خط الفقر المدقع= تكلفة مكونات السلة الغذائية الأساسية × 365

– طريقة النمط الغذائي الفعلي:– على وفق هذه الطريقة يقدر خط الفقر المدقع بوصفه مساويا لمقدار الانفاق على المواد الغذائية المقابلة لمتوسط حاجات الفرد من السعرات، ويتم ذلك من خلال حساب حصة الفرد من السعرات الحرارية نتيجة انفاقه على المواد الغذائية.

ب–خط الفقر المطلق

يمثل أجمالي تكلفة سلة من السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية[٢]، حيث تشمل هذه السلع الغذائية والمسكن والملبس والتعليم والصحة والحاجات الأساسية الأخرى سواء للفرد او للمجتمع.

ج– خط الفقر النسبي

هو نسبة من المتوسط الحسابي لمعدلات الدخل، مثلا خط الفقر يحدد ب٥٠% من متوسط الدخل او الاستهلاك من السكان الادنى دخلاً[٣].يعد خط الفقر النسبي وما يشتق منه من مؤشرات هو الانسب للدول مرتفعة الدخل.

د– خط الفقر الاجتهادي

تستند فكرته إلى ان مسألة تحديد خط الفقر يعتمد على ما يجتهد به الافراد في مجتمع ما من تقدير للحد الادنى لمستوى المعيشة الذي يعد مقبولاً اجتماعيا ضمن ذلك المجتمع، وكذلك الافراد ضمن المجتمع نفسه وفي الزمن نفسه[٤].

٢- مؤشرات الفقر

يستخدم خط الفقر لتمييز الفقراء من غير الفقراء لذلك فهو لايعكس مدى جسامة مشكلة الفقر من حيث الحجم العددي او من حيث مدى شدة وعمق حالة الفقر التي يعاني منها الفقراء ، مما يستدعي ذلك اللجوء الى مؤشرات تعبر عن عمق الفقر وهي :

---

[١] - صادق زوير لجلاج، تحليل العلاقة الدالية بين النمو الاقتصادي والفقر في العراق للمدة ١٩٩٠- ٢٠٠٧ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١١، ص٣٢-٣٣.

[٢] - كريم محمد حمزة، تطورات مؤشرات الاطار المفاهيمي ، وقائع الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية بعنوان الفقر والغنى في الوطن العربي، ٢٢-٢٣ تشرين الاول ٢٠٠٠، بغداد ، بيت الحكمة ، ٢٠٠٢، ص٢٦.

[3] Jeni Klugman, Asources for poverty reduction strategies, the international bank for reconstruction and development, the world bank, Washington, 2002, p33.

[٤] - محمد حسين باقر، مصدر سابق، ص٦.

أ- مؤشر نسبة الفقر (حجم الفقر) Headcount index

يعد من ابسط المقاييس واكثرها شيوعا واستخداما، ويعرف:- بأنه نسبة الافراد الذين يقعون تحت مستوى خط الفقر، أي نسبة الافراد الذين لا يستطيعون تأمين حاجاتهم الاساسية الغذائية وغير الغذائية[١]، وعادة ما يرمز له بالحرف h، ويحسب على وفق الصيغة التالية[٢]:-

$$h=\frac{q}{n}\times 100$$

اذ ان :-

h= نسبة السكان الفقراء.

q= عدد السكان الفقراء.

n= مجموع السكان.

ب- فجوة الفقر poverty Gap

تستخدم في حساب المنطقة الفاصلة للفقراء عن خط الفقر، فهي مقياس لمتوسط الفجوة بين مستوى المعاشي للاشخاص الفقراء عن خط الفقر، فالفكرة الاساسية من فجوة الفقر حساب التكاليف الكلية لوصول الفقراء الى خط الفقر[٣].

هناك نوعان من هذا المؤشر، هما:-

- فجوة الفقر المطلقة:- تساوي اجمالي المبلغ المطلوب لرفع مستويات استهلاك الفقراء كافة الى مستوى خط الفقر[٤].

- فجوة الفقر النسبية:- لأغراض المقارنة يفضل استخدام هذا المؤشر كنسبة مئوية من العينة الكلية لاستهلاك كافة السكان عندما يكون مستوى استهلاك كل منهم مساويا لخط الفقر[٥]،

ج- مؤشر شدة الفقر

يوضح هذا المؤشر فضلا عن فجوة الفقر مدى التفاوت بين الفقراء، ويمكن حسابه بوصفه الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر بالنسبة للفقراء كافة، وهناك صيغتان للحساب هما[٦]:-

- من خلال فجوة الفقر بواسطة صيغة Foster- Greer –Thorbecke:-

$$P_s=\frac{1}{N}\sum_{i=1}^{q}\frac{(z-yi)^2}{z}\times 1oo$$

اذ ان :-

N = عدد الافراد او الاسر في المجتمع.

q = عدد الافراد او الاسر الفقيرة.

z = خط الفقر للفرد او الاسرة.

---

[١] - تقرير خط الفقر وملامح الفقر في العراق، مصدر سابق، ص٥.

[٢] - صابر بيرداود عثمان، وكزخان يوسف عزيز، قياس خطوط الفقر ومؤشراته في محمعي (بنصلاوة و داره تو) لعام ٢٠٠٣، مجلة تنمية الرافدين، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، السنة٢٠٠٧، العدد ٢٩، ص١٦٤.

[2]- Raj Nallari and Breda Griffith, understanding growth and poverty : theory , policy, and empirics, the world bank, Washington, D.C, 2011 , p26.

[٤] - بدر صالح عبيدي محمد، النموذج القياسي للفقر في الجمهورية اليمنية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، السنة الثامنة، العدد ٢٧، القاهرة، ١٩٩٦، ص٥٧.

[٥] - محمد حسين باقر، مصدر سابق، ص١٢.

[٦] - محمد حسين باقر، مصدر سابق، ص١٢.

yi = دخل الفرد او الاسرة الفقيرة.

– من خلال فجوات الفقر ونسبة الفقر وعن طريق الصيغة التالية[١]:–

$$P_s=\frac{(Pg)^2}{H}+\frac{(Pg.H)^2}{H}.(cv^2)p$$

إذ ان :–

p_s= شدة الفقر.

pg= فجوة الفقر.

H= نسبة الفقر(نسبة السكان الفقراء الى مجموع السكان).

P(CV^2)= مربع معامل تباين الاستهلاك بين الفقراء.

د- مؤشر سن (sen's) **الفقر**

استطاع سن ان يوجد اهم المؤشرات الهامة لقياس درجة الفقر وفق الصيغة الاتية[٢]:–

$$P= H.G^*$$

حيث ان:–

P= درجة الفقر.

H= نسبة الفقر.

G^*= معامل جيني المعدل ويأخذ الصيغة التالية: –

$$G^*= M+(1- M)- G$$

حيث ان:–

G= معامل جيني

M= نسبة فجوة الدخل

٢ : الاطار النظري للعلاقة بين التطور المالي والفقر

٢-١- التأثير المباشر للتطور المالي في الفقر:

يؤثر التطور المالي بشكل مباشر في الحد من الفقر عن طريق الادوات الاتية :–

أ- خدمات المدفوعات

ان خدمات المدفوعات وعمليات تسوية المعاملات المالية التي تتم عن طريق قطاع مالي متطور ممكن ان تكون ارخص و اسهل واكثر اماناً من عمليات الدفع النقدي. على سبيل المثال، القطاع المصرفي المتطور يمسك سجلات لضمان المعاملات المالية و حماية اطرافها المتعاملين من السرقة وتقليل تكاليف السفر. هذه الخدمات تزيد المعاملات بين اطراف لا يعرف بعضهم البعض الاخر وان الثقة الاساسية التي تربطهم هو ثقتهم بالمؤسسات المالية. وان المدفوعات النقدية هي شائعة بين الفقراء.

[4-] Martin Ravallion, poverty caparisons, A Guide to concepts and methods, the world bank, Washington, 1992, p39.

[٢] - بدر صالح عبيدي محمد، مصدر سابق، ص٥٦.

ب- الادخار

يعد الادخار عاملاً للأفراد سواء لمواجهة الأوقات الصعبة و الأزمات او لغرض التخطيط للمستقبل. ويساعد التطور المالي الفقراء على زيادة مدخراتهم والحصول على عوائد مالية يمكن ان تستخدم في مشاريع استثمارية تساهم في اخراجهم من دائرة الفقر المقفلة .

ج- تخفيض كلفة الحصول على القروض cost reduction of access loans

حيث ان الفقراء بشكل عام يفتقرون الى الأصول والأموال التي يمكن ان تقدم كضمانات للتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل المصارف من ثم يضيعوا الكثير من الفرص الاستثمارية المربحة ومن ثم فأنهم يمكن ان يستفيدوا من التسهيلات الائتمانية التي يوفرها النظام المالي المتطور للحصول على هذه القروض والفرص الائتمانية المناسبة.

د- الائتمان

تطور القطاع المصرفي يقلل من القيود الائتمانية والتي تعد قيداً على الفقراء للاستفادة من الخدمات المالية و القيام باعمال استثمارية وانتاجية. زيادة حصول الفقراء على الائتمان المصرفي يساعدهم في الانفاق بشكل اكبر على الاستهلاك وتحسين مستوى رفاهيتهم. ولأنهم لن يعتمدون اكثر على التمويل الذاتي (او المصادر الذاتية للتمويل) فانهم يستطيعون زيادة راس المال من مؤسسات الوساطة المالية للانخراط في انشطة انتاجية [1]. كما ان منح المزيد من الائتمان للفقراء سيساعدهم على تجاوز الصدمات التي قد يتعرضون لها مثل المرض ويساعدهم ايضا على زيادة انتاجيتهم عن طريق شراء مستلزمات الانتاج الضرورية و تقديم افضل الخدمات التعليمية لاطفالهم.

٢-٢- التأثير غير المباشر للتطور المالي على الفقر

استناداً الى مفهوم هذه القناة غير المباشرة فان التطور المالي يؤثر بشكل غير مباشر في تقليل الفقر من خلال التاثير المباشر للتطور المالي على النمو الاقتصادي، وان احد الطرائق التي من خلالها يمكن للتطور المالي ان يشجع النمو الاقتصادي هو بواسطة تعبئة الاموال وتوجيهها الى الانشطة الاكثر كفاءة و ذات العائد اقتصادي واجتماعي مرتفع. المؤسسات المالية التي تعمل في بيئة ملائمة تكون قادرة على تحويل الاموال بشكل فاعل من المدخرين الى المستثمرين بكلفة اقل وكفاءة اعلى. فضلا عن ذلك فان النظام المالي الذي يعمل بشكل كفوء يكون قادر على جذب المزيد من الادخارات والزيادة في حجم الادخارات توفر الاموال اللازمة لزيادة نطاق الاستثمارات. وان النظام المالي المتطور ايضا يسهل عملية التبادل و يقلل وينوع المخاطر التي قد يتعرض لها والتي تسمح بانشاء مشاريع كبيرة الحجم التي يكون من الصعب اقامتها في حالة غياب التمويل اللازم والخدمات المالية الاخرى من قبل النظام المالي المتطور.

[1] Babajide Fowowe, and Babatunde Abidoy, A Quantitative Assessment of the Effect of Financial Development on Poverty in African Countries, 2006, http://www.csae.ox.ac.uk/conferences/2010-EDiA/papers/248-FowoweAbidoye.pdf

وقناة اخرى يعمل من خلالها النظام المالي المتطور في تسريع عملية النمو الاقتصادي هي من خلال عملية خلق السيولة من خلال عمله في الاقتراض من المدخرين على اساس ودائع قصيرة الاجل و اقراض المستثمرين بشكل اصول طويلة الاجل. من خلال جمع المدخرين و المستثمرين سويةً، المؤسسات المالية تكون قادرة على تقليل تكاليف المعلومات والمعاملات . مثل هذا التاثير المباشر للنظام المالي المتطور على النمو الاقتصادي و الذي اثبت بواسطة العديد من الدراسات التطبيقية، على سبيل المثال (King and Levine, 1993; Arestis and Demetriades, 1997; De Gregorio and Guidotti, 1995; Levine, Loayza and Beck, 2000; Beck, Levine, and Loayza, 2000; Ghirmay, 2004)[١].

اذا النظام المالي المتطور يدعم و يشجع النمو الاقتصادي، فاذا كان النمو الاقتصادي يقلل الفقر عندها نجد ان النظام المالي المتطور قد ساهم بشكل غير مباشر في تقليل الفقر. النمو الاقتصادي يعد من العوامل المهمة في تقليل الفقر، حيث تم ملاحظة ان الدول الغنية تشهد انخفاض في نسبة الفقر [٢]. النمو الاقتصادي يستطيع تقليل الفقر اما بشكل مباشر او غير مباشر [٣]. التاثير المباشر يكون عن طريق زيادة عوامل الانتاج التي يمتلكها الفقراء و تحسين الظروف في القطاعات و المناطق التي يعمل و يعيش فيها الفقراء. اما التاثير غير المباشر فيكون بواسطة اعادة توزيع الدخول المرتفعة المتحققة من النمو الاقتصادي فضلاً عن الدخول المتحققة من زيادة الايرادات الحكومية و التي تستخدم لتحويل المدفوعات و تحسين مصادر العيش للفقراء. و ان العديد من الدراسات التطبيقية اوضحت بان النمو الاقتصادي يعود بالنفع الى الفقراء و منها (Dollar and Kraay, 2001; Besley and Burgess, 2003; Kraay, 2004)[٤]. بالاضافة الى ذلك فان هناك قنوات اخرى يساهم و يؤثر فيها النمو الاقتصادي على تقليل الفقر و منها الاتي :

- ❖ هناك وظائف جديدة يتم خلقها للفقراء بسبب النمو الاقتصادي.
- ❖ معدلات النمو الاقتصادي العالية يمكن ان تولد عوائد ضريبية اكثر و التي تمكن الحكومة من حشد المزيد من المصادر المالية و توجيهها نحو الانفاق على الخدمات الاجتماعية مثل الصحة و التعليم و الحماية الاجتماعية و هذا بالتاكيد يعود بالنفع الى الفقراء، و ان الفقراء سيكونون قادرين على الاستثمار بشكل اكثر في رأس المال البشري [٥] .

---

[1]- للمزيد من التفاصيل انظر:

- Philip Arestis Panicos O. Demetriades, Financial Development and Economic Growth: Assessing the Evidence, Economic Journal, 1997 ,Vol. 107, pp.783-799
- Ross Levine, Norman V. Loayza and Thorsten Beck, Financial Intermediation and Growth: Causality and Causes, Journal of Monetary Economics, 2000, Vol. 46, pp.31-77

[2] World Bank , World Development Report 2000/2001: Attacking Poverty, New York: Oxford University Press, (2001).

[3] Philip Arestis & Asena Caner, Financial Liberalization and Poverty: Channels of Influence, Levy Economics Institute, (2004), Working Paper , no. 411. http://www.levyinstitute.org/pubs/wp411.pdf

٤-للمزيد من التفاصيل انظر :

-Aart Kraay and David Dollar, Growth is Good for the Poor, World Bank Policy Research Working, Washington D.C.: World Bank, (2001), Paper 2587.

-Timothy Besley and Robin Burgess, Halving Global Poverty, Journal of Economic Perspectives, 2003 , Vol.17, No.3, pp.3-22.

[5] Roberto Perroti, Political Equilibrium, Income Distribution and Growth, Review of Economic Studies, 1993 Vol. 60, No.4, pp755-796.

❖ كلما يزداد تراكم راس المال مع المعدلات المرتفعة للنمو الاقتصادي، فان المزيد من الاموال تصبح متوفرة للفقراء للاغراض الاستثمارية [١] ، و هذا يساعد على زيادة الدخول المتحققة للفقراء.

٣ : دور التطور المالي في الحد من الفقر في العراق

يساهم التطور المالي في الحد من الفقر من خلال قناتين اساسيتين هما القناة المباشرة عن طريق توفير التمويل اللازم من المصادر المختلفة للتمويل لاسيما المصارف للفقراء للقيام بأعمال تساعدهم في تحقيق دخل حقيقي اعلى من السابق. والقناة الثانية وهي غير المباشرة فتتجسد في دور التطور المالي في تعزيز التنمية الاقتصادية ، من خلال ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي التي يحققها التطور المالي، وتقليل الفقر بسبب النمو الاقتصادي ، وبذلك يكون التطور المالي قد ساهم بصورة غير مباشرة في الحد من الفقر. سنتناول في هذا المبحث تحليل تأثير التطور المالي في الحد من الفقر في العراق من خلال تحليل الترابط العلائقي او الدالي المتضمن في القناتين المذكورتين .

٣-١- التأثير المباشر للتطور المالي على الفقر في العراق

يمكن توضيح العلاقة بين التطور المالي والفقر في العلاقة من خلال القناة المباشرة للتأثير سيتم تناول جانب العرض الذي يمثل دور المؤسسات المالية في توفير التمويل اللازم للفقراء ، وجانب الطلب الذي يعكس طلب الفقراء على التمويل لغرض القيام بمشاريع استثمارية تحقق دخل.

٣-١-١- تحليل جانب العرض للتمويل :

يمثل هذا الجانب قدرة المصارف التجارية العراقية ، بأعتبارها المؤسسات المالية الأساسية في النظام المالي العراقي، في توفير التسهيلات المصرفية المختلفة و توفير التمويل الضروري للفقراء بهدف تمكينهم من القيام بمشاريع مدرة للدخل و بالتالي تقليل حدة الفقر في العراق.

وكما ذكرنا سابقاً أن نسبة محدودة جداً من الأموال المعدة للإقراض **loanable fund** في المصارف التجارية منحت إلى القطاع الخاص بشكل قروض بمختلف أنواعها حيث ان هذه النسبة لم تزد بأحسن الأحوال عن 14 % من أجمالي الودائع، و كانت لسنوات عديدة بنسبة تقل عن 5 %.

فضلاً عن أن نسبة الائتمان المقدم الى القطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، و التي تستخدم عادة كمؤشر للتطور المالي ، هي الأخرى كانت عند مستويات منخفضة جداً لم تتجاوز 6% طيلة مدة الدراسة ، في حين نجد ان النسبة المقبولة وفقا للمعايير الدولية لهذا المؤشر هي 55% كمتوسط [٢] . هذا يعني ان التطور المالي في العراق ما يزال في المراحل الأولى من التطور و بحاجة إلى قفزات سريعة لغرض ليس فقط مواكبة التطورات و المعايير الدولية بحد ذاتها و أنما لأخذ دوره الأساسي في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية و تحدي الخطر الأكبر المتمثل في محاربة شبح الفقر الذي يسيطر على شريحة واسعة من الشعب العراقي.

ويمكن ادراج اسباب انخفاض نسبة الائتمان المقدم الى القطاع الخاص بشكل عام والى الفقراء بشكل خاص بالتالي :

---

[1] Philippe Aghion and Patrick Bolton,A Trick- down theory of growth and development with debt overhang , review of economic studies, 1997, pp 151-172.

[٢] سحر نصر، القطاع المالي العراقي، البنك الدولي، 2012، ص1 .

- تطبيق سياسات الكبح المالي* المتمثلة في تقييد اسعار الفائدة وتوجيه الائتمان واحتكار ملكية القطاع المصرفي للدولة (لغاية صدور قانون البنك المركزي العراقي رقم ١٢ الصادر في عام ١٩٩١) و سيطرة مصرفي الرافدين والرشيد على الحصة الاكبر من أجمالي أصول الجهاز المصرفي التجاري حيث تسيطر المصارف الحكومية على (97%) من أجمالي موجودات الجهاز المصرفي العراقي في عام 2010 [١].

- ارتفاع نسبة السيولة المالية لدى المصارف العراقية: تحتفظ المصارف التجارية العراقية بنسبة عالية من السيولة .

- انخفاض نسبة الائتمان النقدي الى حجم الودائع : تعد هذه النسبة احد مؤشرات كفاءة المصارف. وان نسبة منخفضة من اجمالي الودائع المصرفية في العراق قد تم اقراضها للمشاريع التنموية للقطاعين العام والخاص بشكل ائتمان نقدي مباشر، حيث انخفضت هذه النسبة من 48.6 % عام 1980 الى 14.7 % عام 2009. اما اذا تم قياس نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع التي تم إقراضها الى القطاع الخاص حصراً فأن النسبة تنخفض بشكل كبير جداً عن سابقتها حيث لم تزداد هذه النسبة عن 14% على طول فترة مدة الدراسة، وانها سجلت معدل اقل من ٥% خلال المدة من 1984 الى 1998[٢]. ان هذا المؤشر يكشف بوضوح محدودية الأموال التي تم توفيرها من قبل المصارف لغرض اولاً تنشيط القطاع الخاص المحلي وثانيا لمعالجة الفقر. وان تردد المصارف في منح القروض يعود الى[٣] :ضعف التصنيف الائتماني للمقترضين وهم الفئة التي يغلب عليها طابع المخاطر المعنوية moral risk. وضعف أو صعوبة تقييم الضمانات لقاء منح الائتمان وهو امر ناجم عن تأثير التوقعات التضخمية او ما يسمى بمخاطر السوق. وأن اغلب المصارف وخاصة الاهلية منها لا تتمتع بملاءة مالية عالية تمكنها من توسيع نشاطها الائتماني.

جدول (1)

نسبة الائتمان النقدي الى اجمالي الودائع للمدة 1980 -2010

السنة	مجموع الودائع(مليون دينار) ١	الائتمان النقدي (مليون دينار) ٢	الائتمان النقدي للقطاع الخاص (مليون دينار) ٣	نسبة $\frac{٢}{١}$%	نسبة $\frac{٣}{١}$%
1980	3082.3	1499.7	409.4	48.65	13.28
1981	4659.0	1971.9	590.5	42.32	12.67
1982	5164.3	2032.6	689.3	39.35	13.34
1983	6448.6	1678.7	551.7	26.03	8.55
1984	8394.3	1591.3	410	18.95	4.88
1985	9594.5	1729.2	364.7	18.02	3.80
1986	12856.9	1325.6	346.4	10.31	2.69

* - يقصد بالكبح المالي السياسات التي تتبعها الحكومة في السيطرة والتحكم في القطاع المالي عن طريق عدد من الوسائل منها:
- تحديد اسعار الفائدة المدفوعة والمستلمة من القروض
- فرض نسبة احتياطي قانوني عالية على المصارف
- توجيه القروض الى القطاعات ذات الاولية او المفضلة من قبل الحكومة
- السيطرة على اداء المصارف واعطائها جزء بسيط من الحرية والاستقلالية
- تقيد الدخول الى النظام المالي من قبل مصارف القطاع الخاص او المصارف الاجنبية
- تقييد تدفقات راس المال الاجنبي الداخل والخارج من البلد .

[١]- البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام ٢٠١٠، المديرية العامة للإحصاء و الابحاث، قسم بحوث السوق المالية، ٢٠١٠ ، ص ١٨.

[٢] من الجدير بالذكر فأن النسبة الطبيعية للقروض الى اجمالي الودائع في الدول المتقدمة هو ٦٥%-٧٠%؟
An overview of Iraqi Banking System, Izdihar, 2007, p16. Available at http://www.izdihar-iraq.com/resources/bankingconf07/bankconf_pdfs/ref_ses0_izdihar_bankg_rev_fnl_20070330.pdf .

[٣] البنك المركزي العراق، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام ٢٠١٠، المديرية العامة للاحصاء و الابحاث، قسم بحوث السوق المالية، ٢٠١٠ ص ٢٥.

2.07	16.57	270.2	2160.9	13039.5	1987
1.39	18.22	208.1	2726.8	14961.5	1988
0.65	37.92	128.6	7476.04	19711.9	1989
1.32	47.59	285.3	10257.4	21551.2	1990
1.42	43.60	345	10555,94	24187.3	1991
1.09	44.78	425	17350.75	38742.5	1992
1.40	20.90	1000	14879.0	71176.4	1993
1.79	31.70	2348	41586.1	131157.1	1994
1.57	36.82	6101	142296.4	386360.5	1995
1.14	15.42	4222	56867.4	368581.7	1996
1.94	18.93	10827	105450.1	556765.5	1997
2.36	17.30	18859	138274.15	799098.90	1998
6.36	14.41	67008	151699.6	1052564.0	1999
13.57	21.24	170004	266015.2	1251874.0	2000
12.86	16.70	243821	316515.7	1894939.0	2001
11.29	23.90	312200	660865.3	2765019.0	2002
9.17	14.38	396418	621131	4318672	2003
7.22	9.56٠	622476	824699	8619809	2004
8.82	15.94	950287	1717450	10769995	2005
11.11	15.74	1881014	2664898	16928295	2006
9.11	13.20	2387433	3459020	26188926	2007
11.52	13.31	3978301	4596423	34525448	٢٠٠٨
12.04	14.74	4646167	5690116	38583086	٢٠٠٩
11.85	24.44	5683182	11721535	47947232	٢٠١٠

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على :

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرات الاحصائية السنوية، سنوات مختلفة.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

وتشير البيانات في الجدول (٢) الى ان المصارف ساهمت بنسبة ضئيلة جداً في تمويل الاقتراض الاسري في عام ٢٠٠٧.

جدول (٢)

الاقتراض الاسري في العراق للعام 2007

المحافظات	الاصدقاء و الاقارب	البنوك	اخرون	جميع المقترضين	حصة المقترضين من بين جميع الاسر
كردستان	81.9	3.1	15	100	49.1
بغداد	88.9	3.4	7.7	100	80.8
المحافظات الاخرى	79.7	7.2	13.1	100	57.9

المصدر : المسح الاقتصادي و الاجتماعي للأسر العراقية لعام 2007.

- الضمانات المفروضة للحصول الى الائتمان: تعد الضمانات عامل اساسي في منح الائتمان من قبل المصارف لكي تضمن هذه المصارف حصولها على مبالغ الائتمان الممنوحة، وان المعروف ان المصارف التجارية العراقية اعتادت ان تمنح القروض على اساس تقديم ضمانات عينية حقيقية متمثلة بعقارات خاصة او تجارية و التي احياناً كثيرة تفوق قيمتها 300% من قيمة القرض المقدم، وبالوقت نفسه لا تعتمد

المصارف التجارية العراقية عند منح القروض على ضمانات مستلزمات الإنتاج او المكائن و التي تعبر عن رأس المال للمشروع. ومنذ عام 2005 بسبب ارتفاع قيمة العقارات الخاصة و التجارية فضلاً عن المخاطر التي تحيط بها، بدء تحول للمصارف التجارية العراقية بطلب ضمانات تتضمن الذهب و الضمانات الشخصية. من هنا يتضح ان احد المعوقات الاساسية امام الفقراء بخصوص طلب التمويل من المصارف هو قيمة الضمانات المطلوبة، و التي عادة لا تكون بحوزة الفقراء.

- التوزيع الجغرافي لفروع المصارف: . شهد هيكل النظام المالي و المصرفي العراقي تطوراً ملحوظاً من حيث: أولاً عدد المصارف و أنواعها، و ثانياً من خلال انتشارها الجغرافي في كافة أنحاء العراق خلال مدة الدراسة 1980-2010 ، حيث ازداد عدد المصارف من مجرد مصرف تجاري واحد مملوك للدولة في عام 1980 وهو مصرف الرافدين إلى 40 مصرف تجاري بضمنها مصرفين تجاريين مملوكين للدولة و 38 مصرف خاص محلي و اجنبي كما في عام 2010 [١] .

- اما عدد فروع المصارف فمن الطبيعي ان تزداد ايضاً من مجرد 191 فرع لمصرف الرافدين[٢] آنذاك، الى 777 فرع في داخل العراق ، منها 312 فرع في محافظة بغداد فقط أي بنسبة 40% من اجمالي الفروع المصرفية والباقي 465 فرع موزعة على المحافظات الاخرى [٣]. من هذا التوزيع يلاحظ تركز فروع المصارف في محافظة بغداد بشكل اكبر مقارنة مع المحافظات الأخرى، وان الكثافة المصرفية في العراق سجلت مستوى منخفض تمثل بفرع مصرفي واحد لكل 45 الف نسمة في عام 2010، في الوقت الذي تبلغ فيه هذه النسبة 6 مصارف لكل 10 الاٌف نسمة في البلدان المتقدمة، و قد يكون مصرف واحد لكل 10 الاٌف نسمة كما في لبنان [٤].

ويشير الجدول (٣) الى ان نسبة الفقر متباينة بين محافظات العراق و التي تبدأ من نسبة 3% من أجمالي السكان لتلك المحافظة كما في محافظتي أربيل و السليمانية ، وتصل إلى أكثر من 40% كحد أعلى كما في محافظات المثنى والبصرة وغيرها. على الرغم من ان الكثافة المصرفية* في محافظتي أربيل و السليمانية كانت منخفضة جدا و التي بلغت مصرف لكل 70 الف شخص في اربيل ، ومصرف واحد لكل 107 ألف شخص في السليمانية، في الوقت نفسه نجد في محافظة البصرة أن الكثافة المصرفية هي أفضل من المحافظتين السابقتين أي مصرف واحد لكل 44 ألف شخص ، إلا أن نسبة الفقر إلى عدد سكان البصرة أكثر بكثير من نسبة الفقر في اربيل و السليمانية و الذي بلغ 45%. من هذا يتضح أن توزيع المصارف أو الكثافة المصرفية في محافظات العراق لم يؤثر في تقليل نسبة الفقر فيها، أي أن المصارف لم تساهم في تقليل الفقر أو في أفضل الأحوال كان لها دور محدود جداً. و هذا يشير إلى أن الفقر يتأثر بعوامل أخرى تخص كل محافظة على حده سواء كان بالارتفاع آو الانخفاض، مثل درجة تطور المحافظة من حيث البنى التحتية و الخدمات و توفير فرص العمل للعاطلين و مستوى الاستقرار الأمني و غيرها.

---

[١] البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية، المديرية العامة للابحاث و الاحصاء، بغداد، 2010، ص103.
[٢] مصرف الرافدين،التقرير السنوي و الميزانية العامة لعام 1980، ص 8.
[٣] البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية، المديرية العامة للابحاث و الاحصاء، بغداد، 2010، ص 103.
[٤] البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي لعام 2010، المديرية العامة للابحاث و الاحصاء، قسم بحوث السوق المالية، 2010، ص31.

* - الكثافة المصرفية = $\frac{\text{عدد فروع المصارف}}{\text{عدد السكان}}$

جدول (٣) مقارنة نسبة الفقر الى الكثافة المصرفية في محافظات العراق كما في عام 2007

المحافظة	عدد السكان 1	عدد الفقراء* 2	نسبة الفقر 2/1	عدد فروع المصارف 3	نسبة المصارف إلى مجموعها 4	الكثافة المصرفية 1/3
بغداد	6386100	638610	%10	282	43.05	22.645
بابل	1444400	592204	%41	23	3.51	62.782
كربلاء	756000	402400	%40	22	3.35	34.363
النجف	9463000	378520	%40	24	3.66	394.291
القادسية	866700	346680	%40	14	2.13	61.857
واسط	941800	376720	%40	16	2.44	58.812
ديالى	1373900	274780	%20	21	3.20	65.380
نينوى	2473700	494740	%20	49	7.48	50.469
صلاح الدين	1077800	431120	%40	17	2.59	63.352
التاميم	839100	167820	%20	21	3.20	39.952
دهوك	616600	61660	%10	15	2.29	41.066
أربيل	1845200	55356	%3	26	3.96	70.961
السليمانية	2159800	64794	%3	20	3.05	107.95
البصرة	1761000	792450	%45	40	6.10	44.025
ميسان	743500	297400	%40	13	1.98	57.153
المثنى	536300	262787	%49	7	1.06	76.571
ذي قار	1427200	570880	%40	16	2.44	89200
الانبار	1280000	192000	%15	29	4.42	44.137
الاجمالي	31234000	7183820	%23	655	100%	47.685

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على :

. http://www.izdihar-٣٠USAID, An overview of Iraqi Banking System, Izdihar, 2007, p-iraq.com/resources/bankingconf07/bankconf_pdfs/ref_ses0_izdihar_bankg_rev_fnl_20070330.pdf

USAUD، وضع صناعة التمويل الأصغر في العراق، ٢٠١٠، ص٩.

- http://213.175.158.54/NMFI/files/State_of_Iraqs_Microfinance_Industry_Arabic.pdf

٣-١-٢- **تحليل جانب الطلب على التمويل**: يوضح الجدول (٢) بأن الأفراد آو الأسر يعتمدون بشكل كبير على طلب الحصول على التمويل من المصادر غير الرسمية للتمويل المتمثلة بشكل أساسي من الأصدقاء و الأقارب والتي بلغت أكثر من 80% من أجمالي الطلب على التمويل للأسر في عام 2007. وان تقديرات الطلب على القروض المصرفية في العراق التي أعدتها مؤسسة بيرنغ بوينت Bearing Point كشفت في العراق وعلى أساس المحافظات يوجد خبرة محدودة في طلب القروض من المؤسسات المصرفية الرسمية، وانتشار ظاهرة الاقتراض من القطاع غير الرسمي للتمويل (الأصدقاء والأقارب و الجيران) في معظم

* - المعيار المستخدم هو نسبة الفقر إذ يساوي عدد الفقراء على عدد السكان

محافظات العراق [١]. وتعد هذه الحالة متوقعة في دولة نامية مثل العراق (الاقتراض من الجهات غير الرسمية) وتكاد ان تكون طبيعية في معظم الدول النامية أو الأقل نمواً [٢] وأن العراق بالتأكيد ليس استثناءً. ويعد التمويل غير الرسمي من العوامل التي قيدت الطلب على القروض من المصارف لاسيما من قبل الفقراء يمكن تحديدها بالاتي:

- انخفاض الثقافة المصرفية وذلك بسبب ان الفقراء يحصلون على مستوى محدود جداً من التعليم .

-وجود الاقتصاد غير الرسمي : حيث يمثل الاقتصاد غير الرسمي في العراق نحو (65 %) من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2005 ، بسبب ان نحو (80 %) من قوة العمل في العراق كانت تعمل في أنشطة اقتصادية غير رسمية [٣]. في حيث يمثل حجم الاقتصاد غير الرسمي في العراق بما يعادل (29.43%) من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010، و ان نحو (60.8%) من قوة العمل (الذين تتراوح أعمارهم 15– 65 سنة) يعملون في أنشطة اقتصادية غير رسمية في نفس السنة [٤]. من هذا يتضح أن حجم الاقتصاد غير الرسمي في العراق يمثل حجم كبير نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وأن أنشطة القطاع غير الرسمي هذه تلبي احتياجاتها المالية أو التمويلية من قبل القطاع غير الرسمي للتمويل المتمثل بالمدخرات الذاتية أو الاقتراض من الأهل والأقارب والجيران و ليس من قبل الجهات الرسمية للتمويل المتمثلة بشكل رئيسي بالمصارف.

٣-٢- التأثير غير المباشر للتطور المالي على الفقر في العراق

وفقاً لهذه القناة فأن التطور المالي يساهم بشكل غير مباشر في تقليل الفقر من خلال تأثير التطور المالي على زيادة النمو الاقتصادي وتقليل التفاوت في توزيع الدخل، حيث أثبتت العديد من الدراسات أن التطور المالي يساهم بشكل أيجابي في رفع معدلات النمو الاقتصادي ويقلل التفاوت أيضاً في توزيع الدخل[٥]. وان هذان العاملان (النمو الاقتصادي والعدالة في توزيع الدخل) يساهمان في تقليل الفقر.

ان التطور المالي، لاسيما من خلال توفير الأموال اللازمة (القروض) للمشاريع الإنتاجية والاستثمارية، يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي، وان العديد من الدراسات أكدت على أن زيادة معدلات النمو الاقتصادي تؤدي إلى تقليل الفقر، والبعض منها أوضحت بأن الاقتصاديات التي شهدت زيادة في معدلات النمو الاقتصادي (مقاسة بحصة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) خلال المدة 1990–2003 ،

---

[١] Kirsten Malm, Assessing Proposals for Iraqi Financial Reconstruction: Blending Lessons from the Experiences of Developing, Post-Conflict, Transational and Commodity-Export- Dependent Economics, International Finance Seminar Spring 2004, p 55.
http://www.law.harvard.edu/programs/about/pifs/llm/sp25.pdf

[٢] للمزيد من التفاصيل انظر :
-Susan Johnson, David hulme and Orland Ruthven, finance and poor people livelihoods , an article within Christopher, 2005, pp277-301.

[٣] Robert Looney, Economic consequences of conflict: the rise of Iraq informal economy , iournal of economic issue, 2006, vol.xl.no.4, p1006.

[٤] نبيل جعفر عبد الرضا و سامي هاشم فالح، الاقتصاد غير الرسمي في العراق، مجلة المستقبل العربي، ٢٠١٢، العدد ٤٠٤، ص٨٤-٨٥ .

[٥] للمزيد من التفاصيل انظر :-
-Hongyi Li, Lyn Squire, and Heng- Fu Zou, Explaining International and Intertemporal Variations in Income Inequality, Economic Journal,1998, Vol.108, No.466, pp 26-43.
- Nicholas . M. Odhiambo,., Finance-Growth-Poverty Nexus in South Africa: A Dynamic Causality Linkage, The Journal of Socio-Economics, 2009, Vol. 38, No. 2, pp 320-325

أنخفضت فيها معدلات الفقر (مقاسة بالتغير السنوي لنسبة الفقر annual change in poverty headcount)[١].

بالإضافة الى ذلك، فأن التطور المالي يساعد أيضا في تقليل التفاوت في توزيع الدخل من خلال توفير التمويل الضروري والخدمات المصرفية المختلفة الى الفقراء، والعديد من الدراسات كشفت بأن التطور المالي له تأثير مهم في المساهمة في تقليل التفاوت في توزيع الدخل [٢].

نحاول هنا توضيح التأثير غير المباشر للتطور المالي على الفقر من خلال البيانات الرسمية و الموضحة في الجدول (٤)، حيث توضح ان نسبة مساهمة القطاع المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي كانت منخفضة و التي لم تتجاوز (9%) عل مدى فترة الدراسة وكما يوضح ذلك الشكل (١٩)، و حيث أنها في انخفاض مستمر خلال فترة الدراسة، وقد انخفضت بشكل ملحوظ من (8.1%) عام 1983 إلى اقل من (2%) في عام 2010. فضلا عن ان العديد من الدراسات وجدت ان التطور المالي لم يساهم و لم يكن عامل مؤثر في النمو الاقتصادي في العراق، أو في أحسن الأحوال كانت مساهمته محدودة [٣] .

الجدول (٤) نسبة مساهمة القطاع المالي في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 1980 – 2010

السنوات	نسبة مساهمة المؤسسات المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي %	السنوات	نسبة مساهمة المؤسسات المالية الى الناتج المحلي الإجمالي %
1980	4.1	1995	4.4
1981	7.3	1996	4.1
1982	6.8	1997	3.4
1983	8.1	1998	3.7
1984	-	1999	4.3
1985	8.4	2000	5.0
1986	-	2001	5.4
1987	6.1	2002	5.1
1988	5.9	2003	0.5
1989	6.5	2004	0.6
1990	7.3	2005	0.7
1991	8.7	2006	0.7
1992	4.7	2007	1.4
1993	4.7	2008	1.5
1994	4.4	2009	1.7
		2010	1.8

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على:

- وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية، الجهاز المركزي للإحصاء، سنوات مختلفة.

[١] Raj Nallari and Breda Griffith, bid, p 64.

[2] George .R. G. Clarke, Lixin Colin Xu, and Heng-fu Zou, Finance and Income Inequality: What Data Tell Us? Southern Economic Journal , Vol. 72, No.3, 2006, pp 578-596.

[٣] لمزيد من التفاصيل انظر :

- فلاح حسن ثويني، دراسة لنشاط المصارف التجارية في العراق للمدة ١٩٧٥-١٩٩٥، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٨.
- عمار حمد خلف، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية، ٢٠١١، المجلد ١٧، العدد ٦٤، ص١٧٩-١٩٤.

شكل (٢)

نسبة مساهمة القطاع المالي (المصرفي) في الناتج المحلي الاجمالي %

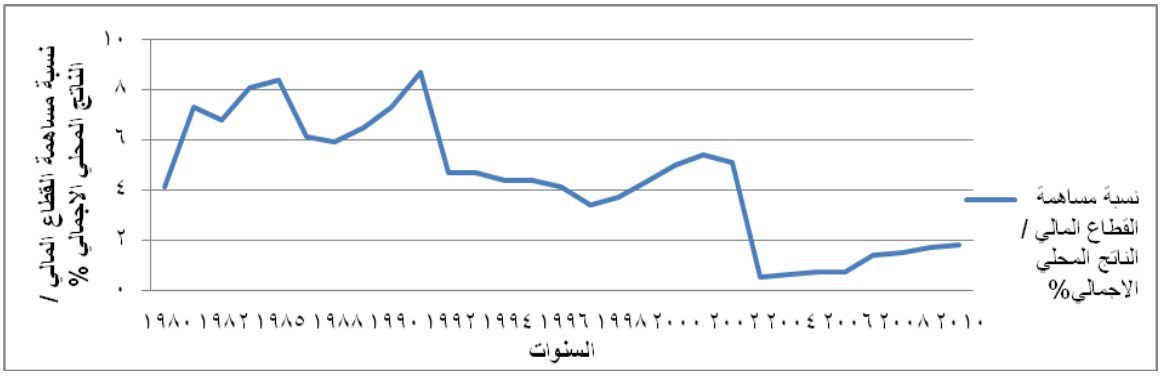

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على جدول (٤)

فضلاً عن ذلك فأن الشكل (٣)العلاقة بين معدل النمو السنوي للفقر (مؤشر خط الفقر المطلق) مقارنةً مع معدل النمو السنوي لمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي للمدة من 1980 الى 2010 في العراق الذي يعتبر احد مؤشرات النمو الاقتصادي . حيث يوضح العلاقة العكسية بين الفقر والتنمية الاقتصادية والذي يوضح جلياً ان ارتفاع مستوى الفقر وشدته المتمثلة بخط الفقر المطلق يتلازم مع انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي خلال مدة الدراسة، فمعدل نمو متوسط نصيب الفرد الحقيقي السالبة ادت الى ارتفاع معدلات نمو الفقر وخاصة خلال السنوات ١٩٩٠–١٩٩٦ المتمثلة بسنوات الحصار الاقتصادي، فضلاً عن حجم الفجوة بين المتغيرين و التي اتسعت بشكل كبير ايضاً اثناء فترة الحصار الاقتصادي. وأن انخفاض متوسط نصيب الفرد كمؤشر للتنمية الاقتصادية كان نتيجة لعوامل مختلفة منها انخفاض مستوى تطور النظام المالي في العراق كما تم الإشارة اليه سابقاً.

جدول (٥)

مقارنة معدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي ومعدل نمو خط الفقر المطلق

السنوات	معدل نمو خط الفقر المطلق	معدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي
1980	-	
1981	11.29	-46.92
1982	21.99	-7.44
1983	12.17	-13.58
1984	38	4.74
1985	-18.51	-5.99
1986	1.26	-7.06
1987	12.02	4.68
1988	-0.5	-11.55
1989	24.09	-4.13
1990	61.19	-28.02
1991	186.54	-68.26
1992	83.76	40.58
1993	229.9	-20.47

1994	452.15	-17.72
1995	351.38	-30.46
1996	-15.43	29.66
1997	23.02	352.47
1998	15.77	-4.01
1999	11.6	80.26
2000	4.97	37.42
2001	16.37	-34.3
2002	13.32	-23.19
2003	16.48	-45.68
2004	-1.97	24.19
2005	22.31	11.54
2006	76.88	-17.76
2007	13.89	-13.07
2008	77.55	33.69
2009	-2.8	-
2010	2.45	-

– معدل نمو خط الفقر المطلق ، من عمل الباحثين.

– معدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي، من عمل الباحثين بالاعتماد على ، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، سنوات مختلفة.

الشكل (٣) مقارنة بين معدل نمو الفقر و معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي في العراق للمدة ١٩٨٠ – ٢٠١٠

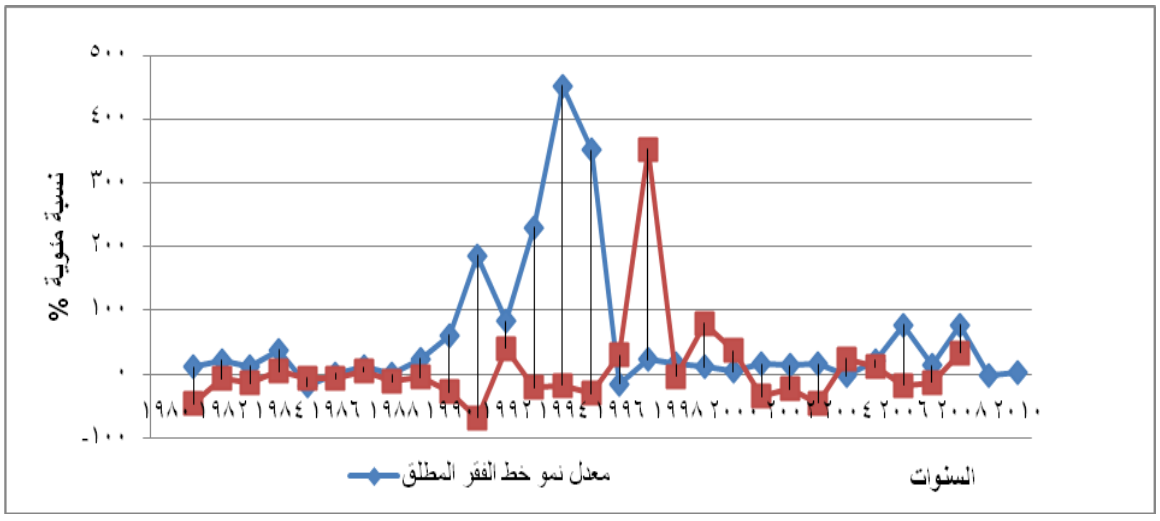

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات جدول (٥).

الاستنتاجات:-

١ – تباين اهداف ووسائل السياسة النقدية في العراق طيلة مدة الدراسة فقد طبقت سياسات الكبح المالي في العراق للمدة 1980 – 2002 . في حين طبقت سياسات التحرير المالي في العراق بعد صدور قانون البنك المركزي رقم 94 في عام 2004 والمتمثلة في ترك قوى السوق في تحدد أسعار الفائدة على الودائع والقروض وفتح الأبواب للمصارف الأجنبية للعمل في السوق المالية العراقية.

٢ – يعد التطور المالي منخفضاً في العراق طيلة مدة الدراسة وفق مؤشر نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الأجمالي فلم تتجاوز هذه النسبة 6%.

3 – منحت المصارف التجارية العراقية نسبة محدودة جداً من الأموال المعدة للأقراض الى القطاع الخاص بشكل قروض بمختلف أنواعها حيث هذه النسبة لا تزيد في أحسن الأحوال عن 14% من أجمالي الودائع، وكانت لسنوات عديدة تقل عن 5% ، وهذا يوضح محدودية التمويل اللازم لتنشيط القطاع الخاص بشكل عام والفقراء بشكل خاص. فضلاً عن قصور الطلب على التمويل من المصارف التجارية العراقية ،حيث شكل التمويل غير الرسمي أكثر من 80% من أجمالي الطلب على التمويل للأسر في عام 2007، وهذا بسبب انخفاض الثقافة المصرفية وكبر حجم الضمانات والفوائد المطلوبة لغرض الحصول على الائتمان، فضلاً عن العوامل الأخرى.

٤ – انخفاض نسبة مساهمة القطاع المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي فهي لم تتجاوز 9% طيلة مدة الدراسة وأنها انخفضت إلى اقل من 2% في عام 2010 ، وهذا يؤشر انخفاض مؤشر التطور المالي وانه لم يكن عامل مؤثر في النمو الاقتصادي في العراق.

٥ – توصل البحث الى ان التطور المالي والنمو الاقتصادي لم يكن لهما تأثير معنوي كبير في الحد من الفقر في الاجل القصير والطويل .

التوصيات:

١ – تطوير القطاع المالي في العراق وزيادة فاعليته من خلال تطوير الخدمات المصرفية المقدمة ، وزيادة نسبة الائتمان النقدي المقدم للقاع الخاص من أجمالي الودائع ، وتخفيض القيود المفروضة على منح الائتمان ،وزيادة الكثافة المصرفية ، ليتمكن للقطاع الخاص من الاستفادة من هذه الخدمات بصورة عامة والفقراء بصورة خاصة. فضلاً عن زيادة مساهمة القطاع المالي في الناتج المحلي الإجمالي لما له من أهمية في تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير الدعم اللازم للفقراء.

٢ – توفير تسهيلات ائتمانية ميسرة وداعمة للفقراء كتقليل أسعار الفائدة وتقليل حجم الضمانات المطلوبة من قبل المصارف التجارية العراقية لتشجعهم على زيادة الطلب على الائتمان وبالتالي المساهمة في تقليل الفقر.

٣ – الاهتمام بالمؤسسات المعنية بقياس وتحديث مؤشرات الفقر والبطالة والتفاوت في توزيع الدخل في العراق وتأسيس مؤسسات حكومية بحثية مدعومة لهذا الغرض لما له من أهمية في توفير قاعدة بيانات صحيحة موثوق بها تمكن الباحثين من تحليل ظاهرة الفقر والمتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة بشكل علمي أكاديمي صحيح.

المصادر :

المصادر العربية

١. بدر صالح عبيدي محمد، النموذج القياسي للفقر في الجمهورية اليمنية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، السنة الثامنة، العدد ٢٧، القاهرة، ١٩٩٦.
٢. البرنامج الانمائي للامم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، نيويورك، مطبعة جامعة اكسفورد، ١٩٩٨.
٣. بنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام ٢٠١٠، المديرية العامة للإحصاء و الابحاث، قسم بحوث السوق المالية، ٢٠١٠.
٤. البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية، المديرية العامة للابحاث و الاحصاء، بغداد، 2010.
٥. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرات الاحصائية السنوية، سنوات مختلفة.
٦. تقرير خط الفقر وملامح الفقر في العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء.
٧. سامي حامد عباس الجميلي، واحمد عباس عبد اللة، الفقر في ظل العولمة، مجلة كلية العلوم التطبيقية، جامعة حضرموت للعلوم والتكنلوجيا، العدد ٥، مايو ٢٠٠٧.
٨. سحر نصر، القطاع المالي العراقي، البنك الدولي، 2012.
٩. صابر بيرداود عثمان، وكزخان يوسف عزيز، قياس خطوط الفقر ومؤشراته في مجمعي (بنصلاوة و داره تو) لعام ٣٠٠٣، محلة تنمية الرافدين، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، السنة٢٠٠٧.
١٠. صادق زوير لجلاج، تحليل العلاقة الدالية بين النمو الاقتصادي والفقر في العراق للمدة ١٩٩٠ – ٢٠٠٧ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١١.
١١. عمار حمد خلف، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية، ٢٠١١، المجلد ١٧، العدد ٦٤.
١٢. فلاح حسن ثويني، دراسة لنشاط المصارف التجارية في العراق للمدة ١٩٧٥–١٩٩٥، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٨.
١٣. كريم محمد حمزة، تطورات مؤشرات الاطار المفاهيمي ، وقائع الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية بعنوان الفقر والغنى في الوطن العربي، ٢٢–٢٣ تشرين الاول ٢٠٠٠، بغداد ، بيت الحكمة ، ٢٠٠٢.
١٤. نبيل جعفر عبد الرضا ، وسامي هاشم فالح، الاقتصاد غير الرسمي في العراق، مجلة المستقبل العربي، ٢٠١٢، العدد ٤٠٤، ص٨٤–٨٥.
١٥. محمد حسين باقر، الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، الاسكوا، سلسلة مكافحة الفقر(٣)، الامم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٦.
١٦. مسح الاقتصادي و الاجتماعي للأسر العراقية لعام 2007.
١٧. مصرف الرافدين،التقرير السنوي و الميزانية العامة لعام 1980.
١٨. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

المصادر الاجنبية:

١. Aart Kraay and David Dollar, Growth is Good for the Poor, World Bank Policy Research Working, Washington D.C.: World Bank, (2001), Paper 2587.
٢. Asl 1 Demirgus- kunt and Ross Levine, bank – based and market- based financial system: cross- country comparisons, the world bank , development research group , finance , July, 1999.
٣. Babajide Fowowe, and Babatunde Abidoy, A Quantitative Assessment of the Effect of Financial Development on Poverty in African Countries, 2006, http://www.csae.ox.ac.uk/conferences/2010-EDiA/papers/248-FowoweAbidoye.pdf
٤. Benjamin Rosner ,the impact of financial development on poverty in developing countries, the ucl undergraduate journal of economics, winter 2010, vol 1,issue 2.

٥. Escwa (Economic and social commission for western Asia), Economic trends and impact: banking sector lending behavior and efficiency in selected Escwa member countries, 2005,issue no.1,new York.
٦. George .R. G. Clarke, Lixin Colin Xu, and Heng-fu Zou, Finance and Income Inequality: What Data Tell Us? Southern Economic Journal , Vol. 72, No.3, 2006.
٧. Hongyi Li, Lyn Squire, and Heng- Fu Zou, Explaining International and Intertemporal Variations in Income Inequality, Economic Journal,1998, Vol.108, No.466.
٨. Jeni Klugman, Asources for poverty reduction strategies, the international bank for reconstruction and development, the world bank, Washington, 2002.
٩. Kirsten Malm, Assessing proposals for Iraq financial reconstruction : blending lessons from the experiences of developing , post- conflict, transitional and commodity – export-depent economics, international finance seminar spring 2004, p55. htt:/ www. law. harvard. edu/ programs/ about/ pifs/ llm/ sp 25.pdf.
١٠. Martin Ravallion, poverty caparisons, A Guide to concepts and methods, the world bank, Washington, 1992.
١١. Nicholas . M. Odhiambo,., Finance-Growth-Poverty Nexus in South Africa: A Dynamic Causality Linkage, The Journal of Socio-Economics, 2009, Vol. 38, No. 2.
١٢. Oded Galor, and Daniel Tsiddom, the Distribution of Human Capital and Economic Growth, Journal of Economic Growth, 1997, Vol.2, No.1.
١٣. Philip Arestis & Asena Caner, Financial Liberalization and Poverty: Channels of Influence, Levy Economics Institute, (2004), Working Paper , no. 411. http://www.levyinstitute.org/pubs/wp411.pdf
١٤. Panicos O. Demetriades, Financial Development and Economic Growth: Philip Arestis Assessing the Evidence, Economic Journal, 1997 ,Vol. 107.
١٥. Philippe Aghion and Patrick Bolton,A Trick- down theory of growth and development with debt overhang , review of economic studies, 1997.
١٦. Raj Nallari and Breda Griffith, understanding growth and poverty : theory , policy, and empirics, the world bank, Washington, D.C, 2011.
١٧. Robert G, king and Ross Levine ,finance and growth , Schumpeter might be right , the quarterly journal economics, (1993a).
١٨. Robert G, king and Ross Levine ,finance entrepreneurship and growth , theory and evidence, journal of monetary economic, (1993b).
١٩. Robert Looney, Economic consequences of conflict: the rise of Iraq informal economy , iournal of economic issue, 2006, vol.xl.no.4.
٢٠. Roberto Perroti, Political Equilibrium, Income Distribution and Growth, Review of Economic Studies, 1993 Vol. 60, No.4.
٢١. Ross Levine, Norman V. Loayza and Thorsten Beck, Financial Intermediation and Causes, Journal of Monetary Economics, 2000, Vol. 46. Growth: Causality and
٢٢. Susan Johnson, David hulme and Orland Ruthven, finance and poor people livelihoods , an article within Christopher, 2005.
٢٣. Timothy Besley and Robin Burgess, Halving Global Poverty, Journal of Economic Perspectives, 2003 , Vol.17, No.3.
٢٤. World Bank , World Development Report 2000/2001: Attacking Poverty, New York: Oxford University Press, (2001).
٢٥. USAID, An overview of Iraqi banking system, izdihar, 2007, http;// www.izdihar- Iraq. Com/ resources/ bankingconf07/ bankconf_ pdfs/ ref ses0 izdihar banking rev fnl 20070330.pdf.
وضع التمويل الاصغر في العراق، USAUD، ٢٠١٠، http;// 213.175.158.45/NMFI/ files/ State of Iraq Microfinance Industry Arabic. Pdf.

Affect of Financial Development on Poverty in Iraq for the Period 1980-2010

Abstract:

There are many applied Economic studies have found positive nexus between the financial development and poverty reduction in the developing countries. Iraq has witnessed increasing rate of the poverty during the period 1980-2010 due to many internal and external factors such as wars, economic sanctions, inflation, high rate of unemployment, and political and security instability. Therefore, the investigation about the solutions to reduce poverty becomes very necessary, and the enhancing the financial development in Iraq is one of these options. This is due to that the financial development could reduce the poverty rates through two channels: the first is directly via the offering of the loans and other financial facilities to the poor, and second is indirectly through intermediate mean which is the economic growth. Whereas the financial development contributes in spurring economic growth through mobilization of savings and channel them to the most efficient uses with higher economic and social returns. In addition, the economic growth reduces the poverty through two channels. The first is direct by increasing the introduction factors held by poor and improve the situations into the sectors and areas where the poor live. The second is indirect through redistribution the realized incomes from the economic growth as well as the realized incomes from the government revenues which can be used to transfer the payments and improve the living standard. However, the study found that neither the financial development nor the economic growth contributed in the poverty reduction in Iraq during the period 1980-2010, and there were other factors could reduce the poverty in Iraq such as the low rate of inflation, low rate of unemployment and the political and security stability.

Keywords: financial development, poverty Reduction, economic growth.